القائمة المشتركة والخطاب السياسيّ

سليمان أبو ارشيد *

قال الإمام عليّ (كرّم الله وجهه): "حين يسكت أهل الحقّ عن الباطل يظنّ أهل الباطل أنّهم على حقّ". وفي المعتاد، تُسبَغ الشرعيّة على هذا السكوت بجملةِ مسوِّغات "أخلاقيّة"، يأتي جُلّها غالبًا من باب "الحفاظ على الوحدة القائمة أو المزعومة" وَ "التخوّف من الاتّهام بزرع بذور الشقاق"، والنزوع إلى "الحفاظ على الوضع القائم"، وغيرها من التبريرات والشعارات التي تهدف -في الغالب- إلى ستر حالة الضعف والاستكانة التي تعتري الطرف الساكت أو الأطراف الساكتة.

وفي السياق العمليّ، تُظهِر التجارب العربيّة أنّ وحدة العرب واتّفاقهم وقممهم عملت دائمًا على النقيض من صالح الأمّة، فهي التي شَرْعَنَت غزو العراق وقصف ليبيا والعدوان على اليمن والتآمر الذي لا ينتهي على فلسطين. وفلسطينيًّا، عَنَت الوحدة الوطنيّة سكوتَ فصائل اليسار عن تفرُّد وانحراف وفساد القيادة، وسهّلت أخيرًا تمرير اتّفاق أوسلو، وما زالت توفّر الغطاء الشرعيّ لترجماته وتبعاته وعلى رأسها المفاوضات العبثيّة والتنسيق الأمنيّ، بينما مكّن "انشقاق" فصائل اليسار في حالتَيْ جبهة الرفض وجبهة الإنقاذ، في ما سبق، من صيانة المنجَزات الفلسطينيّة ومنع الانزلاق نحو حلول ونتائج غير حميدة، وبالتالي كانت نتائجه أكثر إيجابيّة للساحة الفلسطينيّة.

نورد هذه الأمثلة للتدليل على أنّ الوحدة بأيّ ثمن ليست هي دائمًا الخيار الأفضل والأكثر فائدة للناس، وبخاصّة إذا لم تكن وليدة حاجة موضوعيّة وطنيّة حقيقيّة ولم تقم على قاعدة برنامج وطنيّ واضح المعالم، فثمّة شقاق هو خير من اتّفاق مثلما هناك شروط وأهداف يُفترض أن تحكم أيّ اتّفاق. وهنا لا يجدي الخلط بين حاجات ومقتضيات تكتيكيّة قصيرة الأمد والحاجات والغايات الإستراتيجيّة بعيدة الأمد، كما أنّ تغليف هذا التحالف بمثل هذه الأغلفة لا يغيّر من مضامينه الطارئة شيئًا. ونقصد هنا تحالف الأحزاب العربيّة التي تشارك في انتخابات الكنيست في إطار القائمة المشتركة. هذا التحالف، على الرغم من أهميّته في المستوى التكتيكيّ في تمكين الأحزاب العربيّة من تجاوز الحاجز الذي وُضع لإفشالها في الانتخابات وإخراجها من اللعبة البرلمانيّة، والمتمثّل برفع نسبة الحسم، هذا التحالف المذكور لا يتجاوز هذا النطاق، ولا يستوجب إلغاءَ التبايُنات الجوهريّة وقتْلَ النقاش والحراك السياسيّ الداخليّ اللذين هما بمثابة رئة تنفُّس العمل السياسيّ.

إنّ قراءة تاريخيّة سريعة في النماذج التحالفيّة بين الحركات السياسيّة في الداخل تشير إلى أن ما رفَعَ سقف الإجماع الوطنيّ الفلسطينيّ وحافظ على الهُويّة الوطنيّة وعلى رموزها كان وحدة الخطاب، لا وحدة الأحزاب، تلك الوحدة التي نشأت على قاعدة حِوار، والصراع أحيانًا، بين القوى المختلفة، لا من خلال التحالفات الظرفيّة، على الرغم من أهمّيّتها التكتيكيّة كما أسلفنا. وتحميل مثل هذه التحالفات ما لا تحتمله، والترجّي منها ما لا يرجى، يضعاننا أمام خيبة أمل كبيرة قد تؤدّي إلى حالة نكوص حقيقيّة على مستوى الأداء وعلى مستوى الخطاب السياسيّ.

نماذج التحالفات التكتيكيّة السابقة وأثرها على الساحة:

بنظرة إلى الوراء، يمكن استحضار العديد من النماذج التحالفيّة الانتخابيّة، أبرزها نموذج القائمة العربيّة الموحّدة التي استمرّ التحالف في إطارها لأكثر من فترة انتخابيّة واحدة، لحاجة أطرافها المشتركة إلى مثل هذا التحالف، الذي اعتُبِر تحالفًا انتخابيًّا ناجحًا حصد المقاعد المرجوّة منه وأرضى أطرافه التي ازدادت أو تبدّلت مع كلّ انتخابات.

وثمّة نموذج آخر هو قائمة الجبهة والتجمّع التي خاضت انتخابات عام 1996 في أعقاب تشكيل التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ.[1] حصلت القائمة على خمسة مقاعد في انتخابات الكنيست، بينها مقعد للدكتور عزمي بشارة ممثّلًا للتجمّع. ورغم أنّها اعتُبرت تجربة رائدة، لم يجرِ تحميلها أكثر من وزنها الحقيقيّ المتمثّل في كونها قائمة انتخابيّة، حيث جرى تفكيكها بعد فترة قصيرة من تحقيق أهدافها بالعبور بطرفيها إلى غاياتهما الانتخابيّة.

وبمراجعة لِما حدث، نرى أنّ الفائدة من تفكيك قائمة الجبهة والتجمّع المشتركة التي خاضت الانتخابات عام 1996 كان إسهامها أكبر من إسهام تشكيلها؛ إذ إنّ التفاعل والنقاش بين طرفيها أسهما في إغناء العمل السياسيّ، وأسفرا لاحقًا عن إطلاق وتعميم خطاب أكثر تقدُّمًا من خطاب "السلام والمساواة"، هو خطاب "إلغاء يهوديّة الدولة وتحويلها إلى دولة لكل مواطنيها".

"الوحدة والصراع قبل التسعينيّات":

في نهاية الخمسينيّات، وتحديدًا عام 1958، أُسّست "الجبهة الشعبيّة". وهي تحالف ضمّ الشيوعيّين والقوميّين، لكنّها لم تعمَّر سوى فترة وجيزة، إذ انفرط عقدها على خلفيّة الصراع الذي دار بين طرفيها، وهو ما هيّأ لاحقًا لانطلاق "حركة الأرض" التي أطّرت القوميّين، فيما استمرّ الصراع خلال فترة وجودها مع الشيوعيّين، وانتهى بعد أن قمعتها السلطات عام 1964.

مرحلة السبعينيّات والثمانينيّات خلت تقريبًا من التحالفات، باستثناء الوحدة ضمن إطار هيئات وطنيّة كلجنة الدفاع عن الأراضي واتّحاد الطلّاب الجامعيين العرب وغيرهما، بينما شهدت في المقابل صراعًا مرًّا على الرموز والهُويّة، وهو صراع ابتدأ وتواصل منذ مطلع السبعينيّات، مع بوادر انطلاقة حركة "أبناء البلد"، واحتدم خلال نهاية السبعينيّات وأواسط الثمانينيّات، مع تأسيس الحركة التقدّميّة ثمّ الحركة الإسلاميّة لاحقًا؛ هذا الصراع الذي تحوّلت خلاله مسيرات يوم الأرض إلى ساحة "قتال" على العلم الفلسطينيّ الذي أصرّت حركة "أبناء البلد" آنذاك على رفعه، تأكيدًا لِما يرمز إليه من هُويّة وانتماء. في المقابل، كانت الرموز الإسرائيليّة من عَلَم ونشيد حاضرة في هذا الصراع؛ إذ طالما انتُقِد قيام الحزب الشيوعيّ برفع عَلَم إسرائيل في مظاهرات أوّل أيّار، وبافتتاح مؤتمراته بنشيد "هتكفا".

لقد أغنت سنوات النقاش وَ "الصراع" الطويلة ساحةَ العمل الوطنيّ في الداخل الفلسطينيّ، حيث حشّدت آلافَ الشباب في الجامعات والمعاقل النضاليّة الأخرى، وأسهمت في عمليّة الشحن والتسييس، وكانت لها فعّاليّتها بين الأحزاب المختلفة وداخلها، إذ وصلت حدّ "الصدام" في ما بينها أحيانًا، وأحدثت تصدُّعات وانشقاقات داخليّة في أحيان أخرى، دون أن يمسّ ذلك بالوحدة داخل الهيئات المشتركة.

[1] تشكّل التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، في الأساس، من حركتَيْ "أبناء البلد" وَ "ميثاق المساواة" وبقايا الحركة التقدّميّة.

لاحقًا، مكّن تأسيس التجمّع، ومن ثَمّ تحالف الجبهة والتجمّع، من إنتاج خطاب شبه موحّد، يقف في مركزه تأكيد هُويّتنا وانتمائنا كجزء أصيل من الشعب الفلسطينيّ، من جهة، وتأكيد يهوديّة الدولة كدولة عنصريّة تمارس سياسة التهميش والإقصاء ضدّنا وتسعى إلى تهويد الحيّز العامّ داخل الخطّ الأخضر وفي الضفّة الغربيّة، من جهة أخرى.

وَحْدة الخطاب وحسم مسألة الهُويّة:

هذا الخطاب وضع حدًّا لسنوات الصراع الطويلة، وحسمَ مسألة الهُويّة والانتماء وما يرتبط بهما من رموز، وفي مقدّمتها رفع العلم الفلسطينيّ الذي ترسّخ (وبخاصّة بعد أن بات مسموحًا به بعد أوسلو) كعلَم وطنيّ لشعبنا في أماكن وجوده كافّة، وباتت جميع الأحزاب ترفعه -بمن فيها الحزب الشيوعيّ والجبهة-، كما حسم الموقف من الرموز الإسرائيليّة وعلى رأسها النشيد والعلم بوصف تلك الرموز، في أقلّ تقدير، رموزًا دينيّة عنصريّة مرتبطة بيهوديّة الدولة ولا تمثّلنا سياسيًّا ولا ثقافيًّا ولا وطنيًّا.

الخطاب الموحّد الذي أمسك بقضيّة يهوديّة الدولة كحلقة مركزيّة، سهّل لاحقًا عمل الهيئات الوطنيّة الموحّدة، كلجنة المتابعة العربيّة ولجنة رؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة، وحشر وأحرج المؤسّسة الإسرائيليّة محلّيًّا وعالميًّا، إذ أخذت العديد من الحركات الدوليّة تصفها بدولة أبرتهايد. وليس من المستغرَب أن يثير تصريح نتنياهو حول زحف العرب إلى صناديق الاقتراع خلال الانتخابات الأخيرة ردودَ فعل دوليّةً، وأن يستدعي ردّ فعل الرئيس الأمريكيّ شخصيًّا.

هذا الخطاب عزّز وحدتنا الوطنيّة حول قضايانا القوميّة واليوميّة، بعد أن قلّص مساحة الخلاف بين أطراف العمل الوطنيّ، وشكّل سدًّا أمام محاولات الأَسرَلة والاندماج على هامش الدولة والمجتمع الإسرائيليّ، كما أنّه أزعج إسرائيل وأحرجها أمام الهيئات الدوليّة، بعد أن كشف طابعها العنصريّ وديمقراطيّتها الإثنيّة، ولا سيّما أنّه استند إلى عمقنا العربيّ عبر التواصل ومدّ الجسور مع محيطنا القوميّ.

مكّن هذا الخطاب كذلك من خلق حالة نهوض ووحدة جماهيريّة مِن حولِه هي أعمق بكثير من وحدة الأحزاب، كما رافقه مشروع وطنيّ لا يساوم على مصادرة التاريخ والذاكرة ولا يتعامل معها بوصفها جزءًا من التراث فقط، بل يتعامل معها كورقة أساسيّة في مقارعة المؤسّسة وسياستها؛ فذاك مشروع يضع روايتهم أمام روايتنا، وهو بالتالي يرفض التنازل عن الوطن مقابل المواطَنة ويحتقر اعتبار المواطَنة مِنّة أو كرَمَ أخلاق من قِبَل إسرائيل. وهو مشروع وطنيّ يلوّح بالوطن في وجه مَن يريدون مصادرة المواطَنة أيضًا، بعد أن كشف أنّ الدولة "الإثنيّة" لا يمكن أن تقوم في واقع متعدّد القوميّات، وأنّ التعامل مع المواطنين العرب بمساواة يتطلّب وقفَ احتكار إحدى القوميّات (اليهوديّة) للدولة أو الكشفَ عن وجهها الحقيقيّ كدولة فصل عنصريّ عبْر قَوْننة العنصريّة، وهو ما حاولت إسرائيل تحاشيه طيلة العقود السابقة. لقد أدخل هذا الخطاب المؤسّسة الإسرائيلية في مأزق جعلها تلجأ إلى سَنّ مجموعة قوانين عنصريّة لم تكن مضطرّة إلى اللجوء إليها في السابق، وذلك لتتمكّن من التعاطي مع محاولة العرب الفلسطينيّين كسْرَ سياسة الضبط والسيطرة التي ربضت على صدورهم عشرات السنين، وإجهاض خطاب المواجهة، الذي استوحى المستقبل من خلال التمسّك بالتاريخ، وربط وشائج أجزاء الحلول بالعودة إلى الأصول أو الأصل التاريخيّ المتمثّل في النكبة التي بها بدأت المشكلة وبمعالجتها يبدأ الحلّ. من جهة ثانية، إنّ تعثُّر حلّ الدولتين يجعل هذا الطرح أو هذا الخيار يمتدّ على طول الوطن وعَرضه.

في المقابل، رأينا بوادر لنتائج عكسيّة قد تفرزها الوحدة في إطار القائمة المشتركة التي خاضت انتخابات الكنيست الأخيرة عام 2014، وقد تبدأ بتأسيس خطاب في الإمكان تسميته "خطاب النُّكوص". بدأ ذلك بوقوف أيمن عودة على

نشيد "هتكفا"، واستمرّ من خلال خطاب "الاعتدال" الذي ألقاه في افتتاح دورة الكنيست الـ20، وبمشاركته إلى جانب قباطنة إسرائيل في مراسم إحياء ذكرى الهولوكوست.

خطاب أيمن عودة الذي يشقّ طريقه نحو الهيمنة على مُجْمل الساحة السياسيّة، بفعل انضواء معظم أطرافها تحت جناح القائمة المشتركة التي يرئسها، ويتسلّل تحت ستار معالجة القضايا الحياتيّة واليوميّة التي تخصّ الناس والنزول من مستوى الشعاراتيّة إلى أرض الواقع، هذا الخطاب لا يكتفي بإسقاط البعد الوطني الفلسطينيّ من برنامجنا، بل يتصالح مع الدولة اليهوديّة ورموزها العنصريّة، وينذر بالعودة بجماهيرنا إلى ما قبل يوم الأرض، اليوم الذي كسر عكاكيز السلطة وانتفض على سياسة الخنوع والاستجداء، وعلّمَنا كيف ننتزع حقوقنا انتزاعًا من بين أنياب مغتصبيها (وبالمناسبة، إنّ هذه التعابير هي بلاغة خطابيّة "جبهويّة" أنتجتها الحالة الكفاحيّة التي رافقت يوم الأرض وأعقبته).

هذا الخطاب الذي يحاول التلحّف تارة بغطاء مارتن لوثر كينغ، وتارة أخرى برداء المهاتما غاندي، هو في الحقيقة خطاب إسرائيليّ لا يتجاوز فعليًّا سقف الإسرائيليّة "فيكي كنافو" التي سار أيمن عودة على هدي خطاها من النقب إلى القدس، ونأمل أن لا ينتهي الأمر بصاحبه إلى ما انتهى إليه نضال السيّدة المذكورة.

*** صحفي.**